

تقرير إطلاعي  
تسوية نزاعات الشركات العائلية في مجلس التعاون  
الخليجي:  
الحفاظ على وحدة العائلة

مجلس الشركات  
العائلية الخليجية

FAMILY BUSINESS COUNCIL-GULF

عضو في FBN



# مجلس الشركات العائلية الخليجية

FAMILY BUSINESS COUNCIL-GULF

عضو في FBN Member of



## إخلاء المسؤولية

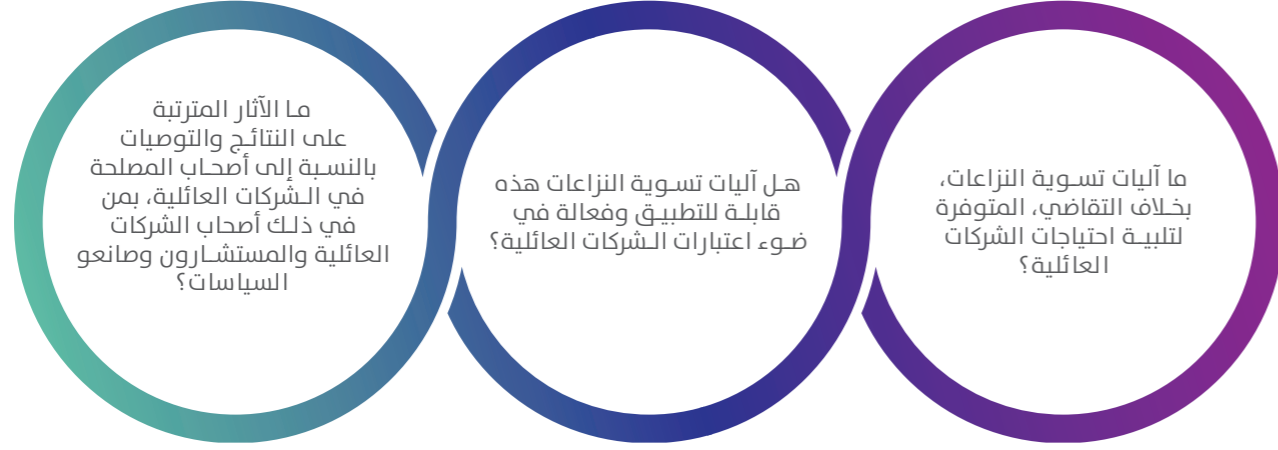
تُعد هذه الوثيقة خاصة وسرية وشخصية تمامًا بالنسبة إلى متلقيها ولا يجوز نسخها أو توزيعها أو إعادة إنتاجها كلها أو جزء منها، ولا تمريرها إلى أي طرف خارجي أو استخدامها لأي غرض آخر دون تصريح كتابي صريح من مجلس الشركات العائلية الخليجية (FBCG).

ولا يتحمل مجلس الشركات العائلية الخليجية المسؤولية عن أي أخطاء أو حذف أو عن النتائج التي تم التوصل إليها من استخدام هذه المعلومات. وتتوفر جميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة "كما هي"، دون أي ضمان لاكتمالها أو دقتها أو توقيتها أو النتائج التي تم التوصل إليها من استخدام هذه المعلومات. إلى جانب أن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة ليس المقصود منها أن تكون مصدرًا للمشورة المهنية فيما يتعلق بالمواد المقدمة ولا تشكل المعلومات والوثائق (إحدهما أو كليهما) مشورة استثمارية.

# 1. الملخص التنفيذي

## أهداف التقرير

يكمّن السبب المنطقي وراء إعداد هذا التقرير في فهم آليات تسوية النزاعات المتوفرة للشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي ('GCC') وتقييمها. وتتمثل الأهداف في فهم ثلاثة أسئلة أساسية:



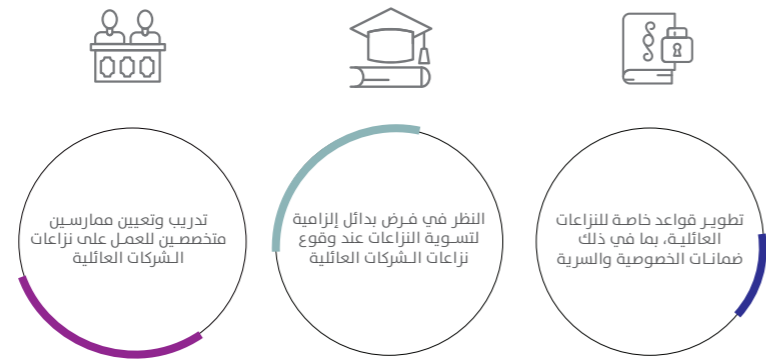
يركز التقرير على التقاضي والشكليات السائدين لبدائل تسوية النزاعات: الوساطة والتحكيم. وتتكون منهجية البحث من البحوث الأولية والثانوية، بما في ذلك المقابلات مع الخبراء وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء المنطقة ومراجعات أفضل الممارسات الدولية. وبناءً على المقابلات والنتائج الرئيسية، يقترح هذا التقرير عددًا من التوصيات الموجزة أدناه. وقد جُمعت توصيات هذا التقرير لمساعدة الجماهير الثلاثة المستهدفين: الشركات العائلية والمتخصصين القانونيين والهيئات الحكومية. وعلى حد علم المؤلفين، تُعد هذه الدراسة الأولى من نوعها: لم يتم سابقًا إعداد تقارير محددة عن حلول تسوية النزاعات للشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

## النتائج الرئيسية

أجمع أصحاب المصلحة في مختلف الاختصاصات القضائية إجماعًا عامًا على ما يلي:

- النزاعات التجارية العائلية هي شكل من أشكال النزاعات يختلف عن (ولكن مع عناصر من) التقاضي العائلي والتقاضي التجاري والتفاوض التجاري، ولكن في ظل وجود علاقات شخصية وعائلية مكثفة في صميمها؛
- لا يُعد الشكل الافتراضي لتسوية النزاعات، التقاضي، خيارًا مثاليًا في معظم النزاعات العائلية،
- توفر الأشكال البديلة لتسوية النزاعات بشكل عام، وخاصة الوساطة والتحكيم، أطر عمل أفضل للشركات العائلية المشتركة في النزاعات، على سبيل المثال فهي توفر قدرًا أكبر من المرونة في عملية التسوية واختيار المحكم أو الوسيط والمزيد من الخصوصية والسرية،
- لا يُعد العرض الحالي لبدائل تسوية النزاعات ملائمًا. لا تفرق المحاكم ومراكز الوساطة والتحكيم بين نزاعات الشركات العائلية وغيرها من النزاعات التجارية،
- يمكن للأطراف التي لها مصلحة في النجاح في حل نزاعات الشركات العائلية، بما في ذلك الشركات العائلية والمتخصصون القانونيون والهيئات الحكومية، اتخاذ عدد من الخطوات لتحسين عرض تسوية النزاعات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

# الملخص التنفيذي



### 1. تدريب وتعيين ممارسين متخصصين للعمل على نزاعات الشركات العائلية

من الاهتمامات المشتركة، خاصةً بين المتخصصين الذين تم إجراء مقابلات معهم ضمن عملية صياغة هذا التقرير، أن الشركات العائلية غالبًا لا تعرف إلى من تتجه للحصول على المساعدة في أوقات النزاع. ولا تتوفر بالضرورة لدى مكاتب المحاماة الدولية والمحامين من سلطات قضائية غير عربية القدرات الثقافية و/أو اللغوية للتوسط في نزاعات الشركات العائلية المعقدة. لا يمكن التواصل دائمًا بسهولة مع ذوي المكانة المرموقة من الكبار في المجتمع المحلي والذين قد يكونون محل ثقة لدى جميع أطراف النزاع؛ وبالتالي فإن الاعتماد على 'الكلام الشفهي' ليس حلاً مثاليًا.

يوصى بأن تقوم مؤسسات تسوية النزاعات والحكومات والمتخصصون القانونيون في مجلس التعاون الخليجي بتصميم التدريب المناسب وتقديمه وإنشاء قائمة من العاملين المعتمدين وذوي الخبرة والعاملين الموصى بهم والشخصيات المجتمعية الذين قد تتعامل معهم الأطراف للحصول على خدمات تسوية النزاعات، بصفتهم وسيطين ومحكمين (أحدهما أو كليهما).

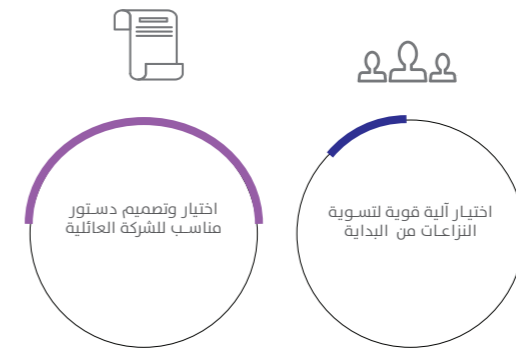
ينبغي أن يخضع القضاة، على وجه الخصوص، لتدريب خاص للوساطة بالنظر إلى معارفهم ومهاراتهم في حل النزاعات.

وعندما تصبح النزاعات مكتملة الأركان، يجب على أطراف النزاع التفكير بعناية عند اختيار المحكم والوسيط (أحدهما أو كليهما) بناءً على عوامل تشمل المهارات الشخصية والخبرات القانونية والتجارية والمعرفة الثقافية.

### 2. النظر في فرض بدائل إلزامية لتسوية النزاعات عند وقوع نزاعات تجارية عائلية

قد يقود نقص المعرفة والتثقيف الأطراف في العديد من السلطات القضائية في مجلس التعاون الخليجي إلى بدء التقاضي في المحاكم المحلية عندما لا يحتاجون بالضرورة إلى ذلك (في الواقع، في العديد من السلطات القضائية، إذا لم يتم الاتفاق صراحةً على آلية بديلة، يكون التقاضي العملية الافتراضية لتسوية النزاعات). يؤدي التقاضي إلى وقوع خطر التنازع علنًا ونقل النزاعات عبر وسائل الإعلام؛ إلى جانب أنه يضع إدارة النزاع في أيدي القاضي والذي قد يكون مقيّدًا بالقواعد الإجرائية للمحكمة وعبء العمل الثقيل. وقد يؤدي حسن المعرفة بالخيارات المتاحة إلى إبعاد الأطراف عن المحكمة، ولكن في كثير من الأحيان، يُجبرون على الاعتماد على موافقة جميع الأطراف المتنازعة.

وقد يلزم حكم عملية الوساطة الإلزامي الأطراف بالانتقال مباشرةً إلى الوساطة في بداية الأمر كشرط مسبق للحث على اتباع إجراءات المحكمة الرسمية. قد يؤدي هذا الحكم إلى حل المزيد من النزاعات في مرحلة مبكرة بطريقة غير مكلفة أو أقل ضررًا على الشركات العائلية، وفي نهاية المطاف على العائلة نفسها. يجب أيضًا النظر في عمليات الوساطة الإلزامية حيث يجب أن تستمر عمليات الوساطة لمدة لا تقل عن يوم واحد ما لم يتم التوصل إلى تسوية، وحيث يجب على الأطراف الحضور شخصيًا دون تفويض غيرهم للحضور نيابة عنهم. ويمكن أيضًا اعتبار حكم التحكيم الإلزامي خيارًا بديلًا للتقاضي إذا فشلت الوساطة في إنهاء النزاع.



### 1. اختيار وتصميم دستور مناسب للشركة العائلية

وجود اتفاقية واحدة تحدد الحقوق القانونية الأساسية وتعمل على توافق العائلة سوف تقلل من احتمال نشوب نزاع في المستقبل.

ويجب أن يشمل الدستور العلاقات الأساسية مثل الهيكل المؤسسي للشركات العائلية (على سبيل المثال، مؤسسة ائتمانية أو مؤسسة مصالح خاصة أو شركة لها أسهم خاصة أو أسهم مدرجة للاكتتاب العام). ويخصص الدستور الحقوق الشخصية لأصول مثل الفوائد في الممتلكات الموقوفة أو الأسهم، ويجب أن ينص على نظام الحكم الأساسي مثل آلية خروج أصحاب الأسهم والتقييم وتعيين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة (أحدهما أو كليهما) وإقالتهم.

ويجب أن يكون الدستور ملزمًا قانونيًا نظرًا لأن الوثيقة غير الملزمة، مثل مذكرة التفاهم، لن تضمن حقيقة وجود علاقات قانونية بين أفراد العائلة. يجب على العائلات أيضًا التفكير في دمج قواعد السلوك في دساتيرها لتوفير مبادئ توجيهية للسلوك المقبول وغير المقبول الذي قد يقلل فرصة نشوب نزاع.

### 2. اختيار آلية قوية لتسوية النزاعات من البداية

لا ترغب أي شركة عائلية في أن ينتهي بها المطاف في الوقوع في نزاع، ولكن إذا حدث ذلك، فإن اختيار مسار لتسوية النزاعات يعني أنه يجب أن يكون لدى جميع الأطراف رؤية واضحة وثقة في طريق التسوية. ولا يضيف الخلاف بشأن العمليات المناسبة لتسوية النزاعات سوى المزيد من النفقات ويثير الإحباط ويمكن أن يكون في النهاية عائقًا لإنهاء النزاع.

قد تتضمن الآلية القوية بندًا لتسوية النزاعات بالتدريج والذي يلزم أفراد العائلة بالتوسط في الحالة الأولى، والتي إذا فشلت، فسيؤدي التحكيم السري وفقًا لقواعد مؤسسة تحكيم قائمة ومقعد مناسب في مقر التحكيم إلى إصدار قرار يمكن تنفيذه في السلطات القضائية المختصة بالشركة أو الشركات العائلية.

وعلاوة على ذلك، يجب على العائلات مراجعة آلية تسوية النزاعات المختارة بشكل دوري للتأكد من أنها لا زالت صالحة فيما يتعلق بأهداف الشركات العائلية ودينامياتها. قد لا تكون إحدى الآليات المدرجة في دستور تمت صياغته عندما عملت الشركة في اختصاص قضائي واحد فقط وعاش أفراد العائلة أو أصحاب الأسهم في أماكن محلية هي الآلية الأفضل عند تقدم الشركة لتصبح متعددة الاختصاصات وتغطي الآن العديد من القطاعات، في حين يعيش أفراد العائلة حول العالم.

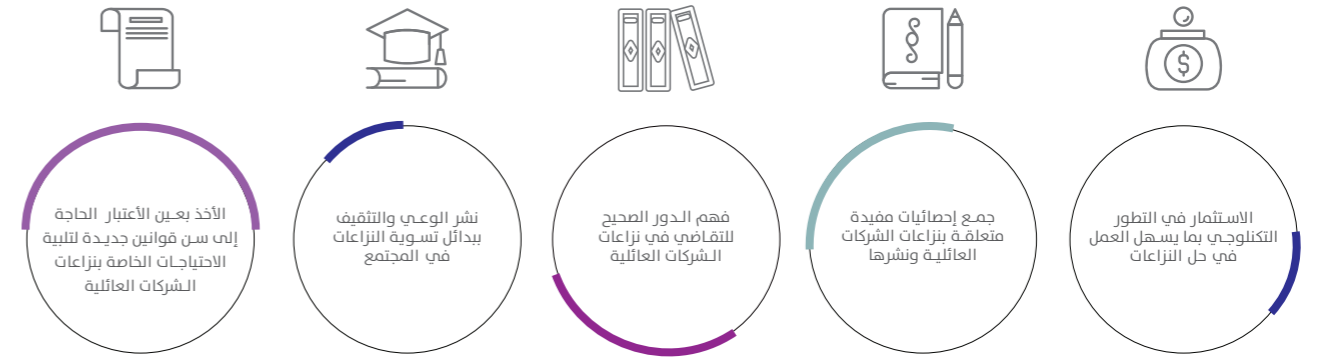
### ٣. تطوير قواعد خاصة للنزاعات العائلية، بما في ذلك ضمانات الخصوصية والسرية

في الوضع المثالي، قد ترغب مختلف السلطات القضائية في إنشاء "مؤسسات مخصصة حصريًا لحل النزاعات العائلية" من النوع المصمم لغرض محدد، حسب توصية أحد الخبراء القانونيين من البحرين. ومع ذلك، يمكن اعتماد عمليات المؤسسات الحالية لتلبية احتياجات الشركات العائلية إلى أن يتم إنشاء هذه المؤسسات.

ويجب وضع قواعد إجرائية خاصة للنزاعات العائلية في المحاكم على سبيل المثال، بما في ذلك العمليات السريعة المسار والقدرة على التكتّم على الإجراءات المتاحة للعامة بشكل عام. ويمكن الاستغناء عن الإجراءات الشكلية الأخرى مثل عمليات الاكتشاف والإفصاح الوثائقية الكاملة. يمكن تطوير قوانين المحكمة أو قوانين المؤسسات التحكيمية للسماح بعزل عناصر النزاع المتعلقة بالعائلة عن تلك الخاصة بالنزاع التجاري الأوسع نطاقًا، أو ضم أفراد آخرين من العائلة في النزاع إذا كان التنظيم العادل للإجراءات يتطلب تلك الخطوة. لا ترغب العائلات في الكشف عن أمورها العائلية الخاصة على الملأ.

ومع ذلك، في كثير من الأحيان لا تكون هناك ضمانات حول خصوصية الإجراءات. تضم الكثير من محاكم مجلس التعاون الخليجي جلسات استماع مفتوحة وقضايا قائمة، ولكنها لا تنشر الأحكام على نطاق واسع ولا تذكر أسماء الأطراف المتنازعة عند نشر تلك الأحكام علانية. تُصر محاكم القانون العام في الإمارات العربية المتحدة وقطر على التمسك بقرينة مؤيدة لعقد جلسات الاستماع العلنية وإتاحة الكثير من وثائق المحكمة مجانًا، ولكن يحق للأطراف طلب الحصول على أوامر بفرض الخصوصية لتقييد الحضور في جلسة الاستماع وختم الوثائق بالشمع الأحمر لمنع وصولها إلى نطاق العامة. يوصى بأن يتعاون متخصصو القانون لوضع وسائل ضمان فيما يتعلق بالوساطة والتحكيم والتفاوض بهدف تحسين خصوصية الإجراءات، ربما من خلال وضع قرينة مؤيدة للخصوصية.

### توصيات للهيئات الحكومية:



### 1. التفكير في الحاجة إلى سن قوانين جديدة لتلبية الاحتياجات الخاصة بنزاعات الشركات العائلية

لم يدع معظم أصحاب المصلحة بشكل خاص إلى سن قوانين جديدة لنزاعات الشركات العائلية. ومع ذلك، ففي سلطات قضائية مثل البحرين، يرمى العاملون في مجال القانون أنه قد تكون هناك حاجة إلى سن قوانين جديدة، وفي دولة الكويت، تم بالفعل صياغة قوانين نموذجية تغطي الدساتير العائلية، والتي تضع أحكامًا لتسوية النزاعات العائلية. يوصى، على وجه الخصوص، بأن تنظر السلطات القضائية فيما إذا كان من الممكن تقديم أشكال جديدة من الأدوات القانونية، مثل الائتمانات.

يمكن أن تفكر الحكومات في تنفيذ إطار عمل قانوني يجعل دساتير العائلة مُلزِمة قانونًا، على سبيل المثال من خلال توفير قرينة قانونية مؤيدة لتلك الوثائق الملزمة للموقعين عليها لإمدادهم باليقين اللازم. إلا أن هذه القرينة ستظل تسمح بإصدار إعلانات نوايا غير ملزمة واردة في، على سبيل المثال، مذكرات التفاهم، بوصفها دليلًا على أن الأطراف لا تنوي إنشاء حقوق قابلة للمقاومة.

### 1. نشر الوعي والتثقيف بدائل تسوية النزاعات

تستهدف هذه التوصية في المقام الأول واضعي اللوائح في المجال القانوني والسلطة القضائية، ولكنها تنطبق أيضًا على الهيئات المسؤولة عن الشركات العائلية مثل الإدارات الإقليمية المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والوزارات الوطنية. يوصي هذا التقرير بتوفير قدر كبير من التوعية والتثقيف للعاملين في مجال القانون الذين سيتخصصون في أفضل الممارسات الدولية فيما يتعلق بإدارة بدائل تسوية النزاعات. وهذا يتضمن "المعرفة الجوهرية" بالحقائق مثل قواعد التحكيم ومبادئ المحاسبة، و"المهارات الشخصية الأساسية" مثل التعامل مع

مسائل الوساطة العائلية الحساسة. بالأخص، يوصى بأن يكون القضاة "متمرسين" وذلك من خلال تدريب مخصص، خاصة مع وضع التوصية بأن تكون الوساطة مؤشّرًا إجباريًا سابقًا للتقاضي في الاعتبار.

يجب أن تكون العائلات ومستشاروها أيضًا على قدر أكبر من الثقافة والوعي فيما يتعلق بخيارات تسوية النزاع. سيحدث هذا جزئيًا بصورة طبيعية عندما يصبح مستشاروهم القانونيون أكثر دراية، إلا أنه لا ينبغي أن يكون هناك ما يمنع الإدارات التجارية الإقليمية والمحلية من تقديم معلومات للشركات والمحامين وغيرهم من المستشارين والخبراء.

### ٣. فهم الدور الصحيح للتقاضي في نزاعات الشركات العائلية

يتمثل الدور النهائي للتقاضي في المساعدة على تسوية النزاع. هذا قد يعني، كجزء متأصل من عملية التقاضي، وقف النزاعات مؤقتًا من أجل السماح بإجراء عملية الوساطة (بما في ذلك الوساطة المُدارة بواسطة المحكمة)، أو تحويل النزاع إلى مسار آخر، مثل التحكيم. بوجه عام، تتمثل الميزة الرئيسية في التقاضي في موثوقية العملية؛ وهناك ميزة أخرى ألا وهي تنفيذ أي حكم يصدر من المحكمة. ومع ذلك، لم يعد التقاضي يتفرد بمزايا فريدة. يوصى بأن تستكشف الهيئات الحكومية كيفية تعديل القوانين والهيكل المؤسسية لتوجيه نزاعات الشركات العائلية إلى مسارات مختلفة، وربما، أكثر نجاحًا. تُعد الوساطة الإجبارية أحد الخيارات، ومن الأمثلة على ذلك في مملكة البحرين في قانون العهد المالية (المادة 67 بعنوان المحكمة المختصة، الفقرة 1) حيث يشير صراحة إلى غرفة البحرين لتسوية المنازعات (BCDR) باعتبارها المحكمة المختصة "للحكم في جميع المسائل الناشئة عن هذا القانون وفقًا لأحكام المرسوم التشريعي المذكور ولائحته التنفيذية".

### ٤. جمع إحصائيات مفيدة متعلقة بنزاعات الشركات العائلية ونشرها

ومن أجل تطوير فهم أعمق لنزاعات الشركات العائلية والأسباب الكامنة وراءها، يوصى بأن تضع الحكومات مقاييس مفيدة مستمدة من مصادر مثل المحاكم والهيئات التنظيمية ومؤسسات تسوية النزاعات والدراسات الاستقصائية التي تشمل الشركات العائلية والممارسين. يمكن للإحصائيات الدقيقة كشف الاتجاهات الحقيقية، على سبيل المثال، قد يكون النزاع المُنصف باعتباره "تجاريًا" في الواقع نزاعًا عائليًا على حصة في الأسهم.

### ٥. الاستثمار في التطور التكنولوجي بما يسهل العمل في حل النزاعات

اعتاد الجيل الجديد من قادة الشركات العائلية الوصول بسهولة إلى كميات هائلة من البيانات. لا تختلف عملية تسوية النزاعات عن ذلك كثيرًا، ونحن نوصي بأن تقود الهيئات الحكومية، بما في ذلك أنظمة المحاكم، المسار الذي يستهدف العثور على استخدامات جديدة للتكنولوجيا، مثل عقد المؤتمرات عبر الفيديو لجلسات الاستماع أو الاجتماعات، والإنتاج الإلكتروني للوثائق وإنشاء عقود "ذكية" أو ذاتية التنفيذ، حيث تحدد تكنولوجيا المعلومات ما إذا كانت شروط العقد قد نُفذت أم لا. هذه الخيارات متاحة بالفعل في محاكم القانون العام مثل محاكم سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالي العالمي.

## لمحات إقليمية

في البداية، يُسلط هذا التقرير الضوء على مجموعة من الجهود المستمرة لدول مجلس التعاون الخليجي بهدف تعزيز النظام البيئي لتسوية النزاعات بين الشركات العائلية. فيما يلي لمحات للتطورات الحالية في السلطات القضائية الست في دول مجلس التعاون الخليجي.

في حين أن هناك اختلافات فيما بين الولايات القضائية، فإن الانطباع العام للمستجيبين هو أنه على الرغم من وجود وعي متزايد بأهمية الشركات العائلية للاقتصادات المحلية والمنطقة بأكملها، فمن المعترف به أن هناك حاجة إلى وجود عمليات أفضل لتسوية النزاعات.

وهناك تحول هيكلية ملحوظ في أنماط الشركات العائلية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي حيث يمرر الجيل الأول من مؤسسي الشركات وأبنائهم النزاعات إلى الجيل التالي. ينضم هؤلاء المدبرون والمالكون الجدد في وقت تتزامن فيه التغييرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي مع ظهور تقنيات جديدة.

وتشكل هذه العوامل بطبيعتها توجه الجيل القادم تجاه تسوية النزاعات وتؤثر فيها.

يتزامن هذا مع اتجاهين مؤسسيين رئيسيين في مجال تسوية النزاعات.

أولاً، هناك ارتفاع في عدد المحاكم التجارية الدولية المرتكزة في المناطق الحرة التي تطبق القانون العام. وهذا يشمل محاكم مركز دبي المالي العالمي (DIFC) وسوق أبوظبي العالمي (ADGM) ومركز قطر للمال (QFC)، والتي تم تأسيسها لتكون أكثر انعكاسًا للشركات العالمية (على سبيل المثال، بواسطة العمل باللغة الإنجليزية) وجذب المستثمرين. وتعتبر هذه المحاكم ذات اتصال دولي أكبر من المحاكم المحلية لدول مجلس التعاون الخليجي. ولا تملك محاكم القانون العام شروطاً صارمة للتعامل بالمثل عند إنفاذ الأحكام الأجنبية على سبيل المثال، عند المقارنة بالمحاكم المحلية. ثانيًا، كان هناك ارتفاع في عدد مراكز التحكيم في دول مجلس التعاون الخليجي. وتُعد عمان، اعتباراً من وقت إعداد هذا التقرير، الدولة الأحدث (والأخيرة) بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تملك مركز تحكيم محلياً قائماً على القواعد الإجرائية الخاصة به، ومن المقرر افتتاحه قريباً.



## الإمارات العربية المتحدة

يعمل كل من مركز التسوية الودية للنزاعات التابع لمحاكم دبي وغرفة تجارة وصناعة دبي ومركز دبي للتحكيم الدولي على وضع مخطط لإحالة النزاعات إلى محاكم دبي لتسويتها عن طريق الأساليب البديلة لتسوية النزاعات في محاولة لتخفيف عبء العمل عن المحاكم وتسوية النزاعات بطريقة أكثر كفاءة وسرية.

في محاكم مركز دبي المالي العالمي، قد يُطلب من الأطراف المتنازعة الحضور إلى جلسة وساطة يترأسها قاضٍ لتسوية النزاعات، بما في ذلك الأطراف في نزاعات الشركات العائلية.

وفي أبوظبي، تعمل محاكم سوق أبوظبي العالمي على توفير خدمات تحكيم مخصصة للشركات العائلية، حيث تقدم منصة سرية لتسوية النزاعات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية عند الحاجة. وسيمكن الوصول إلى الخدمات بغض النظر عما إذا كانت الأطراف موجودة في سوق أبوظبي العالمي أم في مكان آخر.



## المملكة العربية السعودية

تحدث بعض أكثر التغييرات سرعة في الخيارات القانونية في منطقتنا في المملكة العربية السعودية. وتسعى وزارة التجارة و الاستثمار في المملكة العربية السعودية إلى وضع معايير مرتفعة لحكومة الشركات العائلية، فيما يتعلق بنشر المبادئ التوجيهية النموذجية غير الملزمة بخصوص الدساتير العائلية. ويُعد المركز الوطني للمنشآت العائلية الذي تم إنطلاقه مؤخراً مؤسسة غير ربحية تلبي احتياجات الشركات العائلية على وجه الخصوص، ومن المتوقع أن يلعب دوراً أكبر في تسوية نزاعات الشركات العائلية.

في السنوات الأخيرة، شهدت المملكة استخداماً متزايداً لحلول بدائل تسوية النزاعات التجارية بواسطة الشركات التي تديرها العائلات بالإضافة إلى آلية النزاعات التجارية الإقليمية التقليدية. منذ عام ٢٠١٦، كان المركز السعودي للتحكيم الدولي (SCCA)، مؤسسة تحكيمية مستقلة غير ربحية ذات نطاق عالمي، يقدم مجموعة كاملة من خدمات بدائل تسوية النزاعات وفقاً للقواعد القياسية الدولية للتحكيم والوساطة الخاصة به والآليات البديلة الأخرى لتسوية النزاع.



## البحرين

لا يوجد في الوقت الراهن هيئة أو جهة مخصصة حصرياً لنزاعات الشركات العائلية، لكن غرفة البحرين لتسوية النزاعات يمكن أن تحدد النزاعات المتعلقة بالشركات العائلية إذا كان النزاع يدخل ضمن اختصاصها.



## الكويت

في حين أنه لا يوجد جهة متخصصة لتسوية النزاعات التجارية العائلية في الكويت، فقد اتخذ مركز الكويت للتحكيم التجاري (KCCA) خطوات لتوفير اهتمام خاص لحل النزاعات التجارية في الشركات العائلية. ويشمل ذلك تشجيع إدراج بند للتحكيم في دساتير الأسرة لحماية السرية و تسوية النزاع وتقديم المشورة والخدمات القانونية المجانية. بالإضافة إلى ذلك، يخطط المركز لاستضافة ورش العمل والندوات التي يقودها الخبراء من أجل رفع مستوى الوعي بدائل تسوية النزاعات بين الشركات العائلية.



## قطر

تمتلك قطر مركزي تحكيم بارزين أحدهما في منطقتها المالية والآخر في المنطقة الساحلية في الدوحة. لكل مركز قواعد وساطة ولا تصدر أي من مجموعة القواعد هذه ولا قواعد التحكيم أحكاماً محددة لتسوية نزاعات الشركات العائلية.



## عمان

تُعد عمان حديثة عهد في تسوية النزاعات ذات الطابع المؤسسي خارج نطاق نظام المحاكم. تشكلت مؤسسة التحكيم الوحيدة في البلاد حديثاً بعد سن التشريعات الوطنية. إلا أنه لم تتم مناقشة أي قضية بعد. يمكن للأطراف اختيار تسوية نزاعاتها عن طريق هيئة المصالحة والوساطة المُشكلة بقرار وزير العدل. يترأس الهيئة قاضٍ عادةً وتتألف من إما فردين أو ثلاثة أفراد ليسوا قضاة ولكنهم شخصيات بارزة تتمتع بالاحترام والخبرة التقنية والقضائية ذات الصلة. يُعد قرار الهيئة قابلاً للإنفاذ في المحاكم العمانية.

## ٨. المراجع

### مجلس الشركات العائلية الخليجية

تخطيط التعاقد الوظيفي للشركات العائلية في مجلس التعاون الخليجي: المستقبل الآن (أبريل 2015)

### شركة ديلويت

العلاقات التي تربطنا - إدارة نزاعات الشركة العائلية (ربيع عام 2016)

عصر جديد للشركات العائلية في الشرق الأوسط - إدارة التغيير والتوقعات (2017)

### وحدة الاستخبارات الاقتصادية

بدافع التأثير: جيل جديد يسعى إلى ترك بصمته (2016)

### شركة ماكنزي

الشركات العائلية في مجلس التعاون الخليجي - الرحلة إلى استدامة طويلة الأجل (2015)

### شركة بي دبليو سي (PWC)

مبادئ تقييم وإستراتيجيات خروج أصحاب الأسهم من الشركة العائلية (لعام 2019)

استبيان للشركات العائلية في العالم عام 2018 - تأثير القيم

استبيان للشركات العائلية في الشرق الأوسط عام 2016 - عدم إخراج النزاع خارج نطاق العائلة: الشركات العائلية في الشرق الأوسط

عامل العائلة: إضفاء الطابع المهني على الشركة العائلية في الشرق الأوسط (لعام 2015)

فهم الديناميكية العائلية والنزاعات العائلية (عام 2014)

## الملحق أ: القائمة المرجعية

تحدد هذه القائمة الجوانب الأساسية في إدارة النزاعات لأصحاب الشركات العائلية للتفكير فيها ومناقشتها وتنفيذها. وتسلط الضوء على الأنشطة الأساسية لمنع نشوب النزاعات وحلها من قبل الشركات العائلية.

تتطلب عملية تنفيذ القائمة المرجعية هذه وقتًا وطاقة وصبرًا من العائلة، مع اتباع نهج مرحلي لتحليل مختلف المسائل ومعالجتها.

يمكن أن تساعد هذه العملية في خفض مخاطر النزاعات وزيادة فرص نمو الشركات العائلية في ظل الاستقرار والأمن.

تمت معالجتها في شركتنا العائلية (نعم/لا)	إذا تمت معالجتها، فما هي مرحلة الاضطلاع بمعالجة مسائل محددة		
	التخطيط	التنفيذ	التحديث
<b>حوكمة الشركات العائلية</b>			
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
التواصل العائلي تتيح عائلتنا التواصل المفتوح والنقاش البناء بين أفراد العائلة (بطريقة منظمة أو منسقة)			
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
اتفاقيات العائلة (الدستور أو الميثاق) إن الشركات العائلية لديها دستور أو اتفاق أساسي آخر يحدد بوضوح السياسات والإجراءات لتنظيم المسائل ذات الأهمية بين العائلة والشركة في المجالات التالية: • تعيين أفراد العائلة في الشركة والمكافآت • خروج أصحاب الأسهم من الشركات العائلية وطريقة التقييم • مدونة السلوك العائلي • دليل تعارض المصالح			
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
الإيفاد تعد الاتفاقية أو الدستور قابلاً للإيفاد من الناحية القانونية عبر الأجيال			
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
حوكمة الملكية والشركات تتميز الشركات العائلية بوجود هيكل قانوني متنسق مع المبادئ التالية: • هيكل المجموعة القابضة للشركات • فصل ملكية الشركات القابضة عن ملكية العائلة • فصل الأصول الشخصية عن المجموعة القابضة للشركات • خطة التعاقب المهنية والمرشحون للأجيال القادمة • التخلص من الكيانات غير محدودة المسؤولية والكيانات غير النشطة			
<b>آلية تسوية النزاعات</b>			
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
إدارة الخلافات لدى العائلة طريقة لمعالجة الخلافات قبل أن تتحول إلى نزاعات (على سبيل المثال، اتباع توجيهات ذوي المكانة المرموقة من الكبار في المجتمع والذين قد يكونون محل ثقة، أو مستشارًا موثوقًا به، أو مدرب العائلة، أو التوجه إلى مساحة آمنة للتواصل المفتوح)			

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	آلية وسياسة تسوية النزاعات يتم تضمين آليات وسياسات تسوية النزاعات في الدستور أو الاتفاق الذي يحدد وسائل وعملية تسوية النزاع بين أفراد العائلة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الإلزام تلتزم آلية تسوية النزاعات جميع الأطراف التي قد تنخرط في نزاع حول حصتها في الشركة (مثل: جميع أفراد العائلة)
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الاختصاص القضائي تحدد آلية تسوية النزاعات الاختصاص القضائي الذي ستخضع له النزاعات
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	الإطار الزمني تتضمن آلية وسياسة تسوية النزاعات إطارًا زمنيًا صارمًا في كل مرحلة يتم إكمالها، للسماح للأطراف بالانتقال إلى المرحلة التالية من مراحل حل النزاع إذا لم يتم الالتزام بالاطر الزمنية
<b>الوساطة</b>				
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	تلتزم سياسة تسوية النزاعات أفراد العائلة بالمشاركة في الوساطة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	يتم الاتفاق على الجوانب العملية التالية للوساطة في آليات وسياسات تسوية النزاعات:
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	١. لغة الوساطة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢. المكان
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٣. اختيار الوسيط (بما في ذلك معايير الأهلية وعملية الاختيار)
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	تُعد التسويات التي تتم من خلال الوساطة ملزمة وقابلة للإيفاد
<b>التحكيم</b>				
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	في حالة فشل الوساطة، تلتزم آلية تسوية النزاعات اللجوء إلى التحكيم كخطوة تالية ضرورية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	يكون التحكيم ملزمًا من خلال المبادئ التالية:
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	١. القواعد المؤسسية الحاكمة مثل الغرفة التجارية الدولية أو محكمة لندن للتحكيم الدولي
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	٢. مقر التحكيم
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	يتم الاتفاق على الجوانب العملية التالية للتحكيم في آليات وسياسات تسوية النزاعات:
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	١. مكان انعقاد التحكيم



# الملحق ب: الهيئات البديلة لتسوية النزاعات في مجلس التعاون الخليجي

وفقاً لشهر سبتمبر من عام ٢٠١٩

اسم المؤسسة	نقطة الاتصال في نزاعات الشركات العائلية (إذا كانت متاحة)، وتفاصيل العنوان والموقع الإلكتروني
<b>البحرين</b>	
جهة الاتصال: نسيب ج. زيادة وأحمد حسين العنوان: الجناح 301 (الطابق الثالث)، بارك بلازا، مبنى 247، الطريق 1704، ص. ب 20006، المنطقة الدبلوماسية 317، المنامة، مملكة البحرين الهاتف: 00973 17 511 311 البريد الإلكتروني: info@bcd-r-aaa.org الموقع الإلكتروني: www.bcd-r-aaa.org	غرفة البحرين لتسوية النزاعات (BCDR-AAA)
العنوان: المبنى 274، الطريق 3903، التجمع السكني 939، الرفاع / الحديتات، مملكة البحرين. ص. ب 28929 الهاتف: 00973 17278010 البريد الإلكتروني: arbitrators@gccac.org الموقع الإلكتروني: www.gccac.org/en	مركز التحكيم التجاري لمجلس التعاون الخليجي
<b>المملكة العربية السعودية</b>	
جهة الاتصال: كريستيان ألبرتي ومسعد الخرب العنوان: الطابق الثامن، مبنى مجلس الغرف السعودية، 7982 طريق الملك فهد الفرعي، المؤتمرات، الرياض 12711-4183، المملكة العربية السعودية الهاتف: 00966 920003625 البريد الإلكتروني: info@sadr.org الموقع الإلكتروني: www.sadr.org	المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA)
<b>الكويت</b>	
جهة الاتصال: د/ أنس التورة العنوان: المنطقة التجارية رقم 9، شارع الشهداء، مدينة الكويت، الكويت. ص. ب 775، الصفاة، 13008، الكويت. الهاتف: 00965 180 5580 داخلي / 555 586 البريد الإلكتروني: kcci@kcci.org.kw الموقع الإلكتروني: www.kuwaitchamber.org.kw/echamber/website/index.jsp	مركز الكويت للتحكيم التجاري (KCAC)
العنوان: مبنى القار، شارع السور، شارع الخليج، مقابل أبراج الكويت، مدينة الكويت، الكويت. الهاتف: 00965 22409527 البريد الإلكتروني: kmiaac.website@gmail.com الموقع الإلكتروني: www.kmiaac.net	غرفة الكويت للوساطة والتحكيم الدولي (KMIAC)

اللغة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
اختيار المحكمين (بما في ذلك معايير الأهلية وعملية الاختيار)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
عدد المحكمين	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
مؤهلات المحكمين	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
القانون الذي يحكم شرط التحكيم	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
يمكن إنفاذ أي قرارات تحكيم يتم إصدارها	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<b>التقاضي</b>				
في حالة التقاضي، تحديد الاختصاص الأنسب لنظر جميع النزاعات المتعلقة بالدستور	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
تجعل اتفاقية أو ميثاق العائلة جميع النزاعات خاضعة للاختصاص القضائي الحصري للمحاكم الأكثر ملاءمة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
بعد اختيار المحاكم المناسبة، يمكن للأطراف اختيار مسار أو عملية لتسوية النزاعات (مثل محكمة المطالبات الصغيرة أو المحكمة الابتدائية)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
تدعم المحاكم المختارة اختيار الدستور للقانون الحاكم	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
يكون أي حكم أو أمر يصدر عن المحكمة المختارة قابلاً للإنفاذ	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
هل تتضمن اتفاقية العائلة الحالية وأحكام تسوية النزاعات التابعة لها مدخلات وتنسيقات من الجيل القادم من أفراد العائلة؟	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

<p>جهة الاتصال: عبد العزيز أنور العنوان: طريق بني ياس، ديرة، ص. ب: 1457، دبي، الإمارات العربية المتحدة</p> <p>الهاتف: 00971 4 202 8343 البريد الإلكتروني: arbitrationcentre@dubaichamber.com الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.diac.ae">www.diac.ae</a></p>	<p>مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC)</p>
<p>جهة الاتصال: روبرت ستيفن العنوان: الفنان كارنسي هاوس برج 2 الطابق 8 مركز دبي المالي العالمي دبي الإمارات العربية المتحدة صندوق بريد 506870</p> <p>الهاتف: 5400 364 4 00971 البريد الإلكتروني: info@difc-lcia.org الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.difc-lcia.org">www.difc-lcia.org</a></p>	<p>مركز التحكيم المشترك لمركز دبي المالي العالمي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي (DIFC-LCIA)</p>
<p>جهة الاتصال: آمنة العويس العنوان: محاكم مركز دبي المالي العالمي، الطابق الأرضي، المبنى 4، حي البوابة، ص. ب. 211724، دبي، الإمارات العربية المتحدة</p> <p>الهاتف: 00971 4 427 3333 البريد الإلكتروني: enquiries@difccourts.ae الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.difccourts.ae">www.difccourts.ae</a></p>	<p>تيسير الوساطة من إحدى محاكم مركز دبي المالي العالمي (بموجب الفقرة 27 من قواعد محاكم مركز دبي المالي العالمي)</p>
<p>جهة الاتصال: حمدة البلوشي العنوان: ص. ب: 1174، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة</p> <p>الهاتف: 00 971 6 5304111 البريد الإلكتروني: info@tahkeem.ae الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.tahkeem.ae">www.tahkeem.ae</a></p>	<p>مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي (تحكيم)</p>
<p>جهة الاتصال: إبراهيم محمد علي العنوان: غرفة رأس الخيمة للتجارة والصناعة، طريق الجزة، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة</p> <p>الهاتف: 00971 72070238 البريد الإلكتروني: ibrahem@rakchamber.ae الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.rakchamber.ae/rakrcac">www.rakchamber.ae/rakrcac</a></p>	<p>مركز رأس الخيمة للتوفيق والتحكيم (رأس الخيمة)</p>
<p>جهة الاتصال: رامي سليمان العنوان: 107، مبنى الشارع التجاري، طريق بور سعيد، ديرة، ص. ب: 182222، دبي، الإمارات العربية المتحدة</p> <p>الهاتف: 00971 42949292 البريد الإلكتروني: info@iicra.com الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.iicra.com">www.iicra.com</a></p>	<p>المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم (IICRA)</p>
<p>جهة الاتصال: سلطان حميد عبد الله العنوان: غرفة تجارة وصناعة أم القيوين، شارع الشيخ أحمد بن راشد المعلا، أم القيوين، الإمارات العربية المتحدة</p> <p>الهاتف: 00 971 6 7651111 البريد الإلكتروني: info@uaqchamber.ae الموقع الإلكتروني: <a href="http://uaqchamber-002-site7.btempurl.com/who-we-are/concilia-tion-and-arbitration-center">uaqchamber-002-site7.btempurl.com/who-we-are/concilia-tion-and-arbitration-center</a></p>	<p>غرفة تجارة وصناعة أم القيوين - مركز التوفيق والتحكيم</p>
<p>العنوان: غرفة تجارة عجمان، ص. ب. 662، عجمان، الإمارات العربية المتحدة</p> <p>الهاتف: 00971 800 70 البريد الإلكتروني: info@ajmanchamber.ae الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.ajmanchamber.ae/en/ArbitrationCenter/Pages/What-is-Arbitration.aspx">www.ajmanchamber.ae/en/ArbitrationCenter/Pages/What-is-Arbitration.aspx</a></p>	<p>مركز التحكيم لغرفة تجارة عجمان</p>

<p><b>عمان</b></p>	
<p>جهة الاتصال: نصحة عبد الله آل وهبي العنوان: قيد الإنشاء حالياً.</p> <p>الهاتف: 00968 247 637 البريد الإلكتروني: nasha@chamberoman.com</p>	<p>مركز عمان للتحكيم التجاري (OCAC)</p>
<p><b>قطر</b></p>	
<p>جهة الاتصال: مينا خشتادوريان العنوان: ص. ب. 302، الدوحة، قطر</p> <p>الهاتف: 00974 44555804 البريد الإلكتروني: conferences@qicca.org الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.qicca.org">www.qicca.org</a></p>	<p>مركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم (QICCA)</p>
<p>العنوان: محكمة قطر الدولية ومركز تسوية النزاعات، مركز قطر للمال برج 2، شارع عمر المختار، الخليج الغربي، ص. ب. 13667، الدوحة، قطر</p> <p>الهاتف: 00974 4496 8225 البريد الإلكتروني: info@qidrc.com.qa الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.qidrc.com.qa">www.qidrc.com.qa</a></p>	<p>محكمة قطر الدولية ومركز تسوية النزاعات (QIDRC)</p>
<p><b>الإمارات العربية المتحدة</b></p>	
<p>جهة الاتصال: عائشة قسوم العنوان: مبنى غرفة أبو ظبي، شارع الكورنيش، أبو ظبي، ص. ب. 662، الإمارات العربية المتحدة</p> <p>الهاتف: 00971 26317599 البريد الإلكتروني: adccac@adcci.gov.ae الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.adccac.ae">www.adccac.ae</a></p>	<p>مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري (ADCCAC)</p>
<p>جهة الاتصال: ليندا فيتز ألان العنوان: مركز تحكيم أسواق أبو ظبي العالمية، الطابق 20، برج المقام، ميدان سوق أبو ظبي العالمي، جزيرة المارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة</p> <p>الهاتف: 00971 2333 8601 البريد الإلكتروني: enquiry@adgmac.com الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.adgmac.com">www.adgmac.com</a></p>	<p>مركز تحكيم سوق أبو ظبي العالمي</p>
<p>العنوان: مبنى هيئات سوق أبوظبي العالمية، ميدان سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.</p> <p>الهاتف: 897600 333 2 971 البريد الإلكتروني: enquiry@adgmcourts.com</p>	<p>الوساطة الملحق بالمحكمة - سوق أبو ظبي العالمي</p>
<p>جهة الاتصال: سلطان نصيب العنوان: مركز التسوية الودية للنزاعات، الطابق الأول، وافي مول، أم هرير 2، دبي، الإمارات العربية المتحدة</p> <p>الهاتف: 00971 43347777 البريد الإلكتروني: info@dc.gov.ae الموقع الإلكتروني: <a href="http://www.dc.gov.ae/PublicServices">www.dc.gov.ae/PublicServices</a></p>	<p>مركز التسوية الودية للنزاعات التابع لمحاكم دبي</p>

# ملحق ج: دليل الوسطاء الدوليين

وفقاً لشهر مايو من عام ٢٠٢٠

التفاصيل	الوسيط
<b>الولايات المتحدة الأمريكية</b>	
<b>ايمي ويرتز ، CEPA</b>	مستشار، مجموعة استشارات الأعمال العائلية +1 440 695 0941   wirtz@thefbcg.com محامي تعاوني معتمد ، وسيط ، مدافع عن حلول سلمية للقضايا المعقدة ومحام سابق ممارس مع خبرة 25 سنة
<b>آن إي إيفانكو</b>	عضو، والرئيس السابق والشريك الإداري، Hurwitz & Fine ,P.C +1 716 849 8900   aee@hurwitzfine.com وسيط في غرفة المجلس وغرفة المحكمة للنزاعات المعقدة ، مع تدريب مكثف من خلال المعهد الدولي لمنع النزاعات وحلها وتم إدراجها ضمن قائمة "100 امرأة قوية" في غرب نيويورك
<b>براد هونوروف ، J.D</b>	مدير، مجموعة الوساطة +1 617 277 9232   bhonoroff@themediationgroup.org كان الوسيط لأكثر من أربعة آلاف قضية في الأعمال العائلية. لديه خبرة خاصة في التوسط في النزاعات المتعددة الأطراف المشحونة للغاية والمعقدة
<b>د.ديفيد لانسكي</b>	مستشار أول، المجموعة الاستشارية للأعمال العائلية +1 847 340 6645   lansky@thefbcg.com طبيب نفسي إكلينيكي ومعالج عائلي من خلال التدريب ، يساعد على تسهيل نمو الأسر ، وإصلاح العلاقات الصعبة ، وتحويل المؤسسات الراكدة أو المتعثرة إلى منظمات مزدهرة.
<b>دوغلاس ستون</b>	المؤسس، شركة Triad للاستشارات stone@diffcon.com وسيط ، محاضر في كلية الحقوق بجامعة هارفارد ، مؤلف مشارك لكتب متعددة بما في ذلك أكثر الكتب مبيعا في نيويورك تايمز ، مارس سابقا قانون المعاملات المصرفية والمعاملات التنظيمية في شركات في بوسطن ونيويورك
<b>إدنا سوسمان</b>	محكم ووسيط مستقل +1 212 213 2173   esussman@sussmanadr.com أكثر من 15 عامًا من الخبرة ، ممارس بدائل حل النزاعات و مقيم في كلية الحقوق بجامعة فوردهام ، تم نشر الكثير عنه على نطاق واسع ومعتزف به في العديد من التصنيفات بما في ذلك Chambers Global ، شريك السابق في White & Case

التفاصيل	الوسيط
<b>إسبانيا</b>	
<b>خوان لويس فالكون أليجا</b>	شريك، شركة Garrigues للمحاماة +34 976 46 89 46   juan.luis.falcon@garrigues.com عضو في مجموعات ممارسة الشركات العائلية وعمليات الاندماج والاستحواذ في Garrigues و مساهم منتظم في كرسي الأعمال العائلية في Universidad de Zaragoza
<b>المملكة المتحدة</b>	
<b>أندرو هيلدبراند</b>	وسيط أعمال العائلة، In Place of Strife +44 333 060 7930   info@mediate.co.uk معتزف به من قبل 500 Chambers and Legal كوسيط رائد ومحامي ومدافع عن الوساطة ومؤلف العديد من الأبحاث عن الشركات العائلية
<b>بيفرلي آن روجرز</b>	وسيط، In Place of Strife +44 333 060 7930   info@mediate.co.uk معتزف بها في Legal 500 Hall of Fame نسخة 2020 للتميز كوسيط يتمتع بخبرة واسعة في مجال المحاماة والمحاماة التجارية في التوسط في النزاعات ذات المحتوى عالي العاطفية
<b>جين غان</b>	وسيط، In Place of Strife +44 333 060 7930   info@mediate.co.uk خبرة 20 عامًا ، متخصصة في الحالات العاطفية شديدة التعقيد ، محام سابق في المدينة ، معتزف بها من قبل 500 Chambers and Partners و Legal ، مؤلف كتاب "How to Beat Bedlam in the Boardroom and Boredom in the Bedroom"
<b>مارك جاكسون ستوبس</b>	وسيط، In Place of Strife +44 333 060 7930   info@mediate.co.uk معتزف به كواحد من أكثر الوسطاء خبرة في المملكة المتحدة ، أجرى أكثر من 1400 وساطة و باحث قانوني ومدير غير تنفيذي للعديد من الشركات العقارية

التفاصيل	الوسيط
<b>سكوت فريدمان</b>	رئيس وشريك، Lippes Mathias Wexler Friedman LLP +1 716 853 5100 (x1231)   <a href="mailto:sfriedman@lippes.com">sfriedman@lippes.com</a> المحامي الممارس والمستثمر النشط في مجال رأس المال الإستشاري والمستشار التجاري لرواد الأعمال والشركات العائلية ، عند الضرورة ، يساعد في حل النزاعات وإدارة النزاعات ، قام بتأليف العديد من الكتب.

## نبذة عن مجلس الشركات العائلية الخليجية



عضو في FBN

مجلس الشركات العائلية هو منظمة خاصة غير ربحية تقوم على المشاركة فيها بالعضوية وتهدف إلى تسهيل استمرارية الشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي عبر الأجيال عن طريق تعزيز حوكمة الشركات العائلية وقادة الجيل التالي. ونسعى من خلال التعلم من الأقران والتعليم وبحوث الشركات العائلية التي تحركها التأثيرات والفعاليات وإقامة الشبكات إلى تحديد المسائل التي تنفرد بها هذه المنطقة ومعالجتها. ويتولى إدارة المجلس مجلس إدارة يمثل الشركات العائلية الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي، ويقوم هذا المجلس بتوجيه المنظمة وبنائها. يشارك مجلس إدارة مجلس الشركات العائلية الخليجية وجهة نظر مشتركة مفادها أن استمرارية الشركات العائلية ورخاءها أمر حيوي، ليس فقط تركة عائلاتهم ولكن أيضاً من أجل الاستدامة الاقتصادية للمنطقة. مجلس الشركات العائلية الخليجية هو عضو في منظمة عالمية هي شبكة الشركات العائلية الدولية (FBN) التي تمثل الشركات العائلية الرائدة في جميع أنحاء العالم. يتوفر المزيد من المعلومات على [www.fbc-gulf.org](http://www.fbc-gulf.org)

## نبذة عن شبكة الشركات العائلية الدولية



شبكة الشركات العائلية الدولية هي المنظمة الرائدة عالمياً للعائلات التجارية «التي تديرها عائلات لأجل العائلات عبر الأجيال». تأسست شبكة الشركات العائلية الدولية عام ١٩٨٩ ويقع مقرها الرئيسي في لوزان، وهي عبارة عن اتحاد من الرابطات الأعضاء في ٦٥ دولة. تُعد شبكة الشركات العائلية الدولية مجتمعاً نابضاً بالحيوية حيث تضم ٤٠٠٠ عائلة تجارية و١٦٠٠٠ فرد من بينهم ٦٤٠٠ فرد من الجيل القادم، وذلك من خلال ٧٥٠ نشاطاً وفعالية يتم تنظيمها سنوياً. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول FBN على [www.fbn-i.org](http://www.fbn-i.org)

## نبذة عنا

تم إعداد هذا التقرير باستخدام منهجية تعاونية للتحقق ، أي من خلال جمع آراء الخبراء القانونيين والمهنيين الذين عملوا كمساهمين في المحتوى والتحقق من هذه الآراء. يود مجلس الشركات العائلية الخليجية أن يعرب عن تقديره لجميع المساهمين الذين شاركوا في إعداد التقرير، ومن بينهم:

شركة التميمي ومشاركوه، التي تم تكليفها للمساعدة في كتابة التقرير. ونود أن نعرب عن تقديرنا، على وجه الخصوص، لمساهمات السادة عصام التميمي، وأحمد بصراوي، وفتون حجار، وريتشارد كاتلينج، وريتا جاب الله، وحسين المطرود، ونوال عبد الهادي، وبيتر سميث.

## الجهات الحكومية

السيد/ أحمد علي الحوسني، وزارة الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة  
سعادة القاضي/ علي شامس المدحاني، محاكم مركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية المتحدة  
السيدة/ آمنة سلطان العويس، محاكم مركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية المتحدة  
السيد/ خالد مبشري، شؤون الحوكمة والتشريع، دائرة التنمية الاقتصادية في دبي، الإمارات العربية المتحدة  
السيد/ خليل حداد، غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة  
السيدة/ ليندا فيتز آلان، محاكم سوق أبو ظبي العالمي، أسواق أبو ظبي العالمية، الإمارات العربية المتحدة  
سعادة القاضي/ محمد مبارك السبوسي ، كبير قضاة محكمة دبي التجارية ، ومركز التسوية الودية للمنازعات التجارية ،  
محاكم دبي ، الإمارات العربية المتحدة  
السيدة/ نادين غلايني، غرفة تجارة وصناعة دبي، الإمارات العربية المتحدة  
السيد/ طلال العجلان، المركز الوطني للمنشآت العائلية، المملكة العربية السعودية  
السيد/ مايكل بيرن ، محاكم مركز دبي المالي العالمي ، الإمارات العربية المتحدة

## الخبراء القانونيون

السيد/ عبد الرحمن جمعة، والسيد/ أحمد صرجية، وأعضاء آخرون في هادف وشركاه  
السيد/ إلياس صايغ، والسيد/ سانتياغو لوسيرو، صناعات الغانم  
د/ حسن علي رضي، شركة حسن رضي وشركاه  
السيد/ خالد خان، شركة الزبير ذ.م.م.  
السيد/ نيكولاس هولاندرز دي أوديران، لانسييرج-جيرسك وشركاه  
د/ سامر عمرو، الغرير للاستثمار ذ.م.م.  
د/ زيد مهايني، مجموعة سدكو القابضة

## المراكز البديلة لتسوية النزاعات

السيد/ أحمد حسين، غرفة البحرين لتسوية النزاعات  
السيد/ أحمد نجم عبد الله النجم، مركز التحكيم التجاري لمجلس التعاون الخليجي  
السيد/ أنس التورة، مركز الكويت للتحكيم التجاري  
السيد/ كريستيان ب. ألبرتي، المركز السعودي للتحكيم التجاري  
السيد/ ديفيد راسل، AM QC, Outer Temple Chambers  
السيد/ مساعد الخرب، المركز السعودي للتحكيم التجاري  
السيد/ روبرت ستيفن، مركز دبي المالي العالمي ومحكمة لندن للتحكيم الدولي («LCIA»)

كما نتقدم بخالص الشكر الى أعضاء آخرين من شركة التميمي و مشاركوه لما قدموه من دعم لأعداد التقرير وهم كريم بسيسو، وسيوبهان فاريل، وشريا سانجيف.

و نشكر ريم خالد و مريم حساني على دعمهما في جمع البيانات ومراجعة الوثائق كجزء من برنامج التدريب الداخلي لمجلس الشركات العائلية الخليجية.

# شكر وتقدير

مجلس الشركات  
العائلية الخليجية

FAMILY BUSINESS COUNCIL-GULF

عضو في FBN

